

Distr.: General
17 July 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٠٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام إلى الجمعية العامة طيه تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبرنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

وقد نظر مجلس أمناء المعهد في هذا التقرير خلال الدورة الثامنة والستين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ووافق على تقديمه إلى الجمعية العامة.

وأعرب المجلس عن إعجابه بالعدد الكبير من المشاريع والأنشطة التي اضطلع بها المعهد خلال السنة الماضية وبجودة نواتج البحوث التي أجراها. وأعرب المجلس عن امتنانه لمدير المعهد وموظفيه لاضطلاعهم بالعمل الموضوعي للمعهد بنجاح. وأعرب المجلس عن تقديره بشكل خاص للخطوات التي اتخذها المعهد لتعزيز الاتصالات والتوعية.

وأيد المجلس أيضا بقوة زيادة غير متكررة في الإعانة المقدمة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، حسبما أوصت به الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٧٠. وتطلع المجلس إلى تقييم الطرف الثالث المستقل للمعهد، المتوقع إجراؤه في وقت مبكر من عام ٢٠١٨، يليه تقرير من الأمين العام. وأكد المجلس أن هيكل التمويل المستدام والمستقر ونموذج التشغيل المشار إليهما في تقرير الأمين العام يجب أن يحترما ولاية المعهد وأهدافه، على النحو الوارد في النظام الأساسي للمعهد.



تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبرنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ووضعه المالي خلال عام ٢٠١٦، وبرنامج العمل الجاري والخطة المالية لعام ٢٠١٧، وبرنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعام ٢٠١٨. وقد أعد التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤٨/٣٩، الذي دعت فيه الجمعية مدير المعهد إلى أن يقدم إليها تقريرا سنويا. ويسلط التقرير الضوء على إنجازات المعهد خلال الفترة المذكورة أعلاه، فضلا عن حالته المؤسسية والمالية.

وتتمثل مهمة المعهد في توليد واستخدام المعارف لتحسين السياسات والبرامج والممارسات في مجالي نزع السلاح والأمن. ويضطلع المعهد بمهمته من خلال مجموعة بحوث واسعة تشمل خمسة برامج بحثية، هي: أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، والمسائل الأمنية الناشئة، والأمن والمجتمع، ومن خلال الدعم الذي يقدمه إلى آلية نزع السلاح.

وعقب إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة والتفكير في أهدافه وأنشطته البحثية كمساهمة في عملياته الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، أعد المعهد برنامج بحوث يتألف من ثلاث أولويات مواضيعية شاملة لتركيز أنشطة برامجه البحثية الخمسة، هي: تعزيز التقدم المتعدد الأطراف بشأن المشاكل الراهنة في مجال السلام والأمن الدوليين؛ ومعالجة الاستخدام المزدوج؛ وكبح العنف المسلح.

وبينما يواصل المعهد تحسين أدائه المؤسسي بشكل ملحوظ، فهو لا يزال يواجه التحدي المتمثل في ضمان استمرارية عمله على المدى الطويل مع الحفاظ على استقلاله. فوجود معهد بحوث داخل الأمم المتحدة تستتبعه تكاليف تشغيل عالية. وفي حين يزداد التمويل المكرس خصيصا للمشاريع، فإن المعهد لا يزال يواجه بيئة صعبة من حيث تمويل الإطار المؤسسي اللازم للاضطلاع بتلك الأنشطة في امتثال لقواعد المنظمة وأنظمتها ومتطلباتها. ويزداد عجز أو عدم استعداد الدول للمساهمة في ميزانية عمليات المؤسسة أو في تمويل لا يتصل فقط بتنفيذ أو بمدة مشروع أو نشاط معين.

وإذا لم يتم عكس الاتجاه المشار إليه أعلاه، سوف يواجه المعهد قيودا متزايدة في عملياته. وسيكون من الأهمية بمكان تنفيذ القرار ٦٩/٧٠، الذي اتخذته الجمعية في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تنفيذا تاما ومتابعة هذا التنفيذ من أجل صون مستقبل المعهد وإيجاد هيكل تمويل مستدام ومستقر ونموذج تشغيلي حسبما يلزم لتحقيق ولاية المعهد وأهدافه (انظر القرار ٦٩/٧٠، الفقرتان ٩ و ١٠).

أولا - مقدمة

١ - على مدى السنوات السبع والثلاثين الماضية، كوّن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح سمعة دولية جيدة في مجال الابتكار وحل المشاكل. وواصل المعهد تنفيذ ولايته بتقديم تحليلات تستند إلى الوقائع، بما يشمل المسائل الناشئة، وعرض أفكارا جديدة لإحراز تقدم بشأن مجموعة من مسائل السلام والأمن المتصلة بنزع السلاح. وقام المعهد أيضا بدور المنظم والميسر فيما يتعلق بالمسائل المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وباختصار، سعى المعهد من خلال بحوثه وأنشطته ذات الصلة إلى مساعدة المجتمع الدولي في تحسين سياساته وبرامجه وممارساته في مجال نزع السلاح والأمن.

٢ - ويغطي هذا التقرير أنشطة المعهد ووضعه المالي خلال عام ٢٠١٦، وبرنامج العمل الجاري، والإيرادات والمصروفات لعام ٢٠١٧، وبرنامج العمل المقترح، والتوقعات لعام ٢٠١٨.

ثانيا - برنامج بحوث معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٣ - في عام ٢٠١٦، اضطلع المعهد بعملية انطوت على إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة والتفكير في أهدافه وأنشطته البحثية كمساهمة في عملياته الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. ثم وضع المعهد برنامج بحوث أو خارطة طريق على النحو التالي:

(أ) وضع توجيهات داخلية بشأن الطريقة التي ينبغي أن تتصل بها أهداف بحثية محددة بولاية المعهد؛
(ب) التواصل على نحو أفضل خارجيا بشأن الطريقة التي تتصل بها أنشطة المعهد بوفائه بولايته.

٤ - وتتألف خارطة الطريق من ثلاث أولويات مواضيعية شاملة تهدف إلى ترسيخ أهداف بحثية محددة وضعت في سياق دورة المعهد الداخلية الجارية لتطوير البحوث والمشاريع وفقا لولايته:

(أ) تعزيز التقدم المتعدد الأطراف بشأن المشاكل الراهنة في مجال السلام والأمن الدوليين - مساعدة الدوائر المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار من خلال البحوث والأنشطة ذات الصلة بأولوياته الحالية، بما في ذلك تحديد المشاكل الناشئة والنهج ومسارات الحلول الجديدة مع إيلاء اهتمام خاص للاتفاقات المتعددة الأطراف التي يجري وضعها حاليا أو يجري النظر فيها؛

(ب) معالجة الاستخدام المزدوج - إجراء بحوث تطلعية بشأن المشاكل الحالية والناشئة المرتبطة بالتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج من أجل تقديم نظرة عامة عن المشاكل التي ينطوي عليها الأمر وحفز مبادرات جديدة للتصدي لها؛

(ج) كبح العنف المسلح - مساعدة المجتمع الدولي على التوصل إلى فهم أفضل لوسائل وآثار العنف المسلح التي لا تعد ولا تحصى وتقديم أدوات ومقترحات عملية لمنعها وتحسينها.

ثالثا - برنامج العمل

ألف - معلومات عن أداء المعهد في عام ٢٠١٦: حالة المشاريع المنجزة أو الجارية

٥ - استرشادا بالأولويات المواضيعية الشاملة المبينة في الفرع الثاني، يواصل المعهد تنظيم عمله الموضوعي في إطار خمسة برامج بحثية هي: أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، والمسائل الأمنية الناشئة، والأمن والمجتمع، وآلية نزع السلاح.

٦ - وفي عام ٢٠١٦، نفذ المعهد ٢٠ مشروعا، وعقد ٣١ مناسبة، وأصدر ٢٠ منشورا. وشارك موظفو المعهد أيضا في العديد من المناسبات التي عقدها الشركاء أو التي عُقدت بالتعاون معهم. وبالإضافة إلى المشاركة في المناسبات المعقودة في جنيف، دعي موظفو المعهد إلى تقديم عروض في مناسبات عقدت في أيدجيان وأبوجا، وأديس أبابا، وبون (ألمانيا)، والقاهرة، وبانكوك، وبروكسل، وغيلينكيرشن (ألمانيا)، وكينشاسا، ولومي، ولندن، ومقديشو، ونيروبي، ونيويورك (الولايات المتحدة)، وأوبرامرغاو (ألمانيا)، وأوسلو، وأوغادوغو، وبورت أوف سبين، وبريتوريا، ومنطقة سانت توماس وسانت جون (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة)، وستوكهولم، وتون (سويسرا)، وطوكيو، وتونس، من بين غيرها.

٧ - وتستند المعلومات الواردة أدناه إلى الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٦. ويمكن الاطلاع على المعلومات التفصيلية والمنشورات والموارد المتعددة الوسائط وغيرها من الموارد على الموقع الشبكي للمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

١ - المشاريع المنجزة في عام ٢٠١٦

(أ) أسلحة الدمار الشامل

٨ - يولي النظام الأساسي للمعهد أولوية عالية للعمل الرامي إلى الحد من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. وفي الماضي القريب، كان هناك تركيز متجدد في المجتمع الدولي على المسائل النووية، واستجاب المعهد لهذا الاهتمام بتوسيع وتنويع أنشطته المتصلة بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

١' التحقق: نزع السلاح النووي

٩ - بغض النظر عما تعتمد الدول من نهج أو عملية للمضي قدما بنزع السلاح النووي، سيلزم إيجاد آليات للتحقق من تدمير الأسلحة النووية وطمأننة حائزي الأسلحة النووية وغير الحائزين لها على حد سواء بعدم وجود أي أسلحة نووية. وأجرى هذا المشروع دراسة استقصائية للعمل الجاري بشأن آليات التحقق وكذلك السوابق الممكنة للعمل في المستقبل. وحدد أيضا التحديات والمسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها إذا أريد أن يصبح عالم خال من الأسلحة النووية حقيقة واقعة. وقدمت الدراسة الاستقصائية خلال مناسبة جانبية نظمتها اللجنة الأولى.

٢' الاعتبارات الجنسانية والأسلحة النووية

١٠ - نظر المشروع في العلاقة بين الأسلحة النووية والاعتبارات الجنسانية، وكيفية وسبب ارتباطها ببعضها وبالخطط العالمية المشتركة مثل خطة التنمية المستدامة. وأجريت بحوث جديدة بشأن عدم التكافؤ بين الجنسين في المتدييات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح النووي. وأطلقت الدراسة الناتجة عن ذلك، التي أعدت بالتعاون مع معهد القانون الدولي والسياسات (أوسلو)، خلال مناسبة جانبية نظمتها اللجنة الأولى.

٣' الجوانب التقنية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

١١ - استكشفت هذه السلسلة من الحلقات الدراسية المسائل التقنية الرئيسية التي تم تحديدها في سياق عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأه الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧. وكان الهدف مساعدة جميع المشاركين في المداولات المتعلقة بوضع معاهدة في المستقبل في دراسة المشاكل التي ينطوي عليها الأمر، واستكشاف الحلول التقنية المتاحة أو الحلول التي يلزم إيجادها، والحفاظ على الزخم الذي أطلقه عمل الفريق، وتقديم مساهمة عملية لتسوية المسائل المتوقعة في أي مفاوضات مقبلة.

٤' الأثر الإنساني للأسلحة النووية، المرحلة الرابعة: التدابير الفعالة والخطاب الإنساني بشأن نزع السلاح النووي

١٢ - في المرحلة النهائية من المشروع المتعدد السنوات، أصدر المعهد تحليلاً نقدياً للخيارات قيد النظر المتعلقة بـ "التدابير الفعالة" لنزع السلاح النووي في منشور مشترك مع معهد القانون الدولي والسياسات بعنوان "فرض حظر على الأسلحة النووية: دليل للمسائل". وقد بدأت الدراسة في أوائل عام ٢٠١٦، قبل الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، قدم المعهد استنتاجاته إلى الفريق العامل بناء على طلب الرئيس.

٥' عملية محاكاة بشأن المساعدة الدولية المقدمة استجابة للاحتجاج بالمادة السابعة من اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة

١٣ - بالتعاون مع مؤسسة البحوث الاستراتيجية (باريس)، طرح في إطار هذه العملية سيناريو انتشار متعمد للأمراض على فريق إقليمي من الخبراء الحكوميين من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وركزت هذه العملية على كيفية تنفيذ الاستجابة في إطار المادة السابعة من الاتفاقية. وعرضت نتائج هذه العملية خلال مناسبة جانبية نظمها المؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

(ب) الأسلحة التقليدية

١٤ - ينصب تركيز أنشطة المعهد المتصلة بالأسلحة التقليدية على ثلاثة محاور، هي: إدارة الأسلحة والذخائر في البيئات الهشة؛ والتصدي للالتجار غير المشروع بالأسلحة على الصعيد العالمي؛ ودعم تنفيذ الصكوك والمبادئ التوجيهية العالمية. وتنفذ تلك الأنشطة من خلال وضع أدوات محددة الهدف، وتوفير إمكانات بناء القدرات، وتصميم عمليات محسنة وأساليب أفضل للتعاون والتأزر بين أصحاب المصلحة.

١' منصة توجيهات دولية بشأن الأسلحة الصغيرة والذخائر (المرحلة الثانية)

١٥ - استنادا إلى المرحلة الأولى التي بدأت في عام ٢٠١٥، تم، في إطار المرحلة الثانية، استحداث أداة براجمية عملية لإدارة الأسلحة والذخائر من أجل مساعدة الممارسين في إجراء تقييمات للتخزين على الصعيد الميداني؛ وعقد سلسلة من الاجتماعات التشاورية غير الرسمية بشأن تصميم إطار وطني لإدارة دورة الحياة الكاملة للأسلحة والذخائر في البيئات المتأثرة بالنزاعات؛ والشروع في دراسة لبحث الخيارات والنهج الممكنة لتعزيز إدارة الأسلحة والذخائر في البيئات المتأثرة بالنزاعات؛ وتنظيم سلسلة من حلقات العمل المعنية بالتقييم على الصعيد الوطني لدعم جهود الدول الرامية إلى استعراض و/أو وضع خطوط أساس لتنفيذ أطر تحديد الأسلحة الصغيرة تمشيا مع المبادئ التوجيهية الدولية.

٢' بناء القدرات الجنسانية في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتوعية بها في ليبيا

١٦ - كان الهدف من المشروع بناء القدرات لدى النساء في المجتمعات المحلية من أجل توعية وتنقيف أفراد المجتمعات المحلية الآخرين بشأن المخاطر المرتبطة بالأسلحة الصغيرة وذخائرها، وإدماج أدوات التنقيف بشأن الحد من المخاطر ذات الصلة في برامجها المتعلقة بتحديد الأسلحة الصغيرة. وركزت حلقة دراسية واجتماع مائدة مستديرة في جنيف على دعم المرأة في ليبيا لوضع مبادرات للتوعية بالمخاطر والحد من العنف المسلح. وقد وضع المشروع ونفذ بالاشتراك مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٣' شبكة معاهدة تجارة الأسلحة

١٧ - واصل المعهد ومشروع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة ومركز جنيف للسياسات الأمنية ومعهد الدراسات العليا الدولية والإقليمية أعمال شبكة معاهدة تجارة الأسلحة، وهو منتدى تعاوني لدعم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة.

(ج) المسائل الأمنية الناشئة

١٨ - قد يتيح التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا إيجاد أساليب ووسائل جديدة للحرب، وحتى ميادين جديدة للحرب، مما يثير تساؤلات فريدة بشأن الأمن والاستقرار والقانون والأخلاقيات. ويتناول عمل المعهد حاليا أمن الفضاء الإلكتروني، وأمن المعلومات، والفضاء الخارجي، وتسليح التكنولوجيات التي تزداد قدرة على التشغيل الذاتي، وصياغة التحديات المعقدة بطرق يسهل فهمها. ويقدم المعهد الخبرة والدعم البالغ الأهمية لتعزيز العمليات السياسية الوليدة، بما في ذلك من خلال قدرته على التنظيم للدفع قدما بالمناقشات المتعلقة بمسائل أمنية ناشئة محددة، بطرق تعزز مشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص. ويشدد في عمله على الحفاظ على الاستخدامات المفيدة للتكنولوجيات المتطورة في الأغراض السلمية.

١' سلسلة حلقات العمل للخبراء في مسائل أمن الفضاء الإلكتروني الدولي

١٩ - خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، عقد المعهد ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ثلاث حلقات عمل حضرها المدعوون فقط بشأن مسائل أمن الفضاء الإلكتروني الدولي، وذلك قبل بدء أعمال الاجتماع الخامس لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وقد ساعدت الاجتماعات على تحديد مجالات التفاهم

المشترك والاختلاف في الرأي بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك وضع القواعد والتدابير القانونية والنهج الممكن اتباعها إزاء الاستعمال الحبيث لأدوات الفضاء الإلكتروني.

٢٠٠٠ '٢' تسليح التكنولوجيا التي تزداد قدرة على التشغيل الذاتي: التعامل مع الروايات المتنافسة (المرحلة الثانية)

٢٠ - في إطار المرحلة الثانية من مشروع متعدد السنوات، واصل المعهد التركيز على المجالات التي يمكن أن يوفر فيها قيمة مضافة للمناقشات الدولية المتعلقة بالتشغيل الذاتي. وركزت المرحلة الثانية أساساً على مواضيع متعددة التخصصات تشمل مسائل حاسمة تستدعي أن يتجاوز نطاق الجهات التي تنظر فيها أصحاب المصلحة التقليديين في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة ليشمل مثلاً القطاع الخاص والأوساط العلمية. وشملت نواتج المرحلة الثانية عدة مناسبات واجتماعات خبراء وورقات مراقبة، وجهت الانتباه بصفة خاصة إلى مسائل المخاطر والسلامة التي من المحتمل أن تنشأ عن التكنولوجيا التي تزداد قدرة على التشغيل الذاتي.

٣٠٠٠ '٣' سلسلة مؤتمرات استقرار الفضاء الإلكتروني

٢١ - انعقد مؤتمر عام ٢٠١٦، الذي نظم بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، في حزيران/يونيه تحت شعار "المضي قدماً بتحقيق الأمن - الاستفادة من تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٥". ونظر المشاركون في الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي تنفيذ نتائج التقارير الصادرة بتوافق الآراء عن الاجتماعات الثلاثة السابقة لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، والاستفادة منها (A/65/201 و A/68/98 و A/70/174)، وتوليد الزخم لعقد اجتماع ناجح للفريق في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وضم المؤتمر أصحاب المصلحة من الأوساط الدبلوماسية وأوساط القطاع وواضعي السياسات القائمة على رأس المال في جنيف لاستكشاف سبل الاستفادة من عملية الاجتماعات تحقيقاً لبيئة سلمية ومستقرة وأمنة في مجال الفضاء الإلكتروني.

٤٠٠٠ '٤' سلسلة مؤتمرات أمن الفضاء

٢٢ - انعقد مؤتمر عام ٢٠١٦ في نيسان/أبريل ٢٠١٦ تحت شعار "إدامة الزخم: الوضع الحالي لأمن الفضاء". وركز على الوضع الراهن للمسائل والعمليات البالغة الأهمية للحفاظ على الفضاء كمجال سلمي.

(د) الأمن والمجتمع

٢٣ - يركز البرنامج على النهج الشاملة والمتعددة التخصصات لمعالجة مسائل الأمن التي تكون لها تداعيات اجتماعية أوسع نطاقاً في مجالات مثل الصحة والتنمية وحفظ السلام وحقوق الإنسان. ويقوم المعهد أيضاً ببناء شبكات من أصحاب المصلحة تتجاوز الدوائر المعنية بالأمن وتحديد الأسلحة لتشمل على سبيل المثال خبراء في الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات وأصحاب المشاريع في مجال التكنولوجيا والمهنيين الطبيين وأخصائيي التصميم.

الآثار الارتدادية للقوة المتفجرة

٢٤ - ساهم المشروع في فهم طبيعة وآثار استخدام القوة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، ولا سيما الموجودة منها في نفس اتجاه الانفجار المباشر، وتشظي الأسلحة المتفجرة ("الآثار الارتدادية") من خلال دراستين منشورتين ومناسبة إطلاق عامة. وشملت المواضيع الأساسية للمشروع الطرق التي يمكن أن تعيق بها الآثار الارتدادية للقوة المتفجرة تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ووضع برنامج بحوث وسياسات بشأن الآثار الارتدادية.

(هـ) آلية نزع السلاح

٢٥ - تعتبر "حلحلة" آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح أمرا بالغ الأهمية لإحراز تقدم في مجالي الأمن والتنمية. وكما تنسجم هذه الآلية بالشرعية والأهمية، يجب أن تكون مجهزة للتعامل مع الأزمات الأمنية غير التقليدية والعمل مع الخبراء والممارسين من خارج الدوائر التقليدية.

٢٦ - وتوفر خدمات البحث والتحليل والخدمات الاستشارية التي يقدمها المعهد التوصيات والدعم لجعل المنتديات القائمة أكثر إنتاجية وتقديم أفكارا مبتكرة بشأن الطريقة التي ينبغي أن تتكيف بها الآلية لمعالجة المسائل الأمنية الجديدة. ومن الأمثلة على نهج المعهد في هذا الصدد المدونة الإلكترونية رؤية متعمقة في مجال نزع السلاح (<http://disarmamentinsight.blogspot.com/>) (*Disarmament Insight*)، التي تهدف إلى مساعدة الممارسين في مجال نزع السلاح، ولا سيما العاملين في مؤتمر نزع السلاح، على التفكير بطرق أكثر ابتكارا.

المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف

٢٧ - استنادا إلى المناقشات التي دارت في اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، ولا سيما إلى تقريره الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٦ (A/71/371)، عقد المعهد حلقة دراسية تركز على عناصر ومسارات نزع السلاح النووي التي ظهرت بشكل بارز خلال الاجتماع. وأعد المعهد أيضا ورقة معلومات أساسية تصنف العناصر والمسارات الرئيسية لتحقيق نزع السلاح النووي، حسبما تبين من المناقشات التي دارت في الاجتماع، وبشكل أعم، تتضمن المنظورات التي ربما لم يُشر إليها في الاجتماع. وقد استندت تلك الورقة إلى ورقة معلومات أساسية سابقة للمعهد (شباط/فبراير ٢٠١٦) أعدت بناء على طلب رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

٢ - المشاريع المستمرة في عام ٢٠١٧

(أ) أسلحة الدمار الشامل

'١' الأسلحة النووية في أوروبا: متركيزات التقييدات والتخفيضات

٢٨ - نظر المشروع في اقتراح "عدم نشر الأسلحة غير الاستراتيجية إطلاقا" المتعلق بالسحب المثبت للأسلحة غير الاستراتيجية بغرض تخزينها بشكل دائم. وتمثل الهدف في تحديد مجالات الاتفاق والمسائل التي يتعين تسويتها والمشاكل المرتبطة بالتنفيذ العملي لهذا النهج. وأولي اهتمام خاص لتدابير الثقة وبناء الثقة التي يمكن أن تثبت جدوى النهج وتيسر الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بمشاركة نشطة من الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. وقُدِّم التقرير المتعلق بالمشروع في جنيف في

نيسان/أبريل ٢٠١٧ (متاح على الموقع <http://www.unidir.org/programmes/weapons-of-mass-destruction/nuclear-weapons-in-europe-stepping-stones-for-restrictions-and-reductions>).

٢' فهم مخاطر الأسلحة النووية

٢٩ - تمثل الهدف من المشروع في تعميق الفهم السياسي للمخاطر النووية من خلال التركيز على البحث والانخراط وعرض صورة مفصلة للمخاطر وإطلاع الدوائر المعنية بنزع السلاح على تلك النتائج. وقد يكون التركيز على المخاطر أحد المجالات التي تجتمع فيها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة - بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية - أرضية مشتركة بشأن المسائل المتصلة بالأسلحة النووية. وشمل المشروع ورقات صدر تكليف بإعدادها، فضلاً عن اجتماعات مكرسة للموضوع نُظمت بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة. وقُدِّم التقرير المتعلق بالمشروع في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠١٧ (متاح على الموقع <http://www.unidir.org/files/publications/pdfs/understanding-nuclear-weapon-risks-en-676.pdf>).

(ب) الأسلحة التقليدية

١' إدارة الأسلحة والذخائر في الصومال (المرحلة الثانية)

٣٠ - في إطار المرحلة الثانية من المشروع، عقد المعهد سلسلة من الاجتماعات التشاورية الوطنية في مقديشو لدعم الحكومة في وضع نظم لاستيراد الأسلحة وتخزينها ووضع العلامات عليها وحفظ سجلاتها وتوزيعها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا المشروع مثال ملموس على مساعدة حكومة ما على بناء القدرات وتوفير الأمن لشعبها وحماية أراضيها. واشترك المعهد في هذا الصدد مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يتطلع حالياً إلى توسيع نطاق هذا العمل الابتكاري.

٢' التصدي للتحويل (المرحلة الثانية): تشجيع الحوار الإقليمي لتعزيز الفهم المشترك والتعاون من أجل تدعيم نظم مراقبة الاستعمال النهائي/المستعملين النهائيين

٣١ - كان للمشروع تركيز إقليمي - حيث تم العمل بشكل خاص مع دول في جنوب الكرة الأرضية ليست أطرافاً في نظم مراقبة الصادرات - لتحديد مجالات التعاون والفهم المشترك وإمكانية مواءمة التدابير الرامية إلى تعزيز نظم مراقبة الاستعمال النهائي/المستعملين النهائيين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وشملت الأهداف الرئيسية تعزيز معارف وقدرات واضعي السياسات والممارسين؛ وتعزيز الفهم المشترك للنهج والإجراءات والممارسات المحتملة؛ وزيادة وضوح أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة الوطنية.

(ج) المسائل الأمنية الناشئة

تقديم الدعم لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، ٢٠١٦-٢٠١٧

٣٢ - اختير المعهد مرة أخرى ليكون الخبير الاستشاري لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وانعقد الاجتماع الأول في

آب/أغسطس ٢٠١٦، والثاني في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والاجتماعان الثالث والرابع في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٧، على التوالي.

(د) الأمن والمجتمع

زيادة الشفافية والرقابة والمساءلة للطائرات غير المأهولة

٣٣ - يسهل المشروع إجراء حوار متعدد الأطراف بشأن الطائرات المسلحة غير المأهولة. وهو يستند أيضا إلى مداولات مجلس حقوق الإنسان وأعمال مقرريه الخاصين التي أبرزت الحاجة إلى متابعة الجوانب المتصلة بتحديد الأسلحة بالنسبة للطائرات المسلحة غير المأهولة في هيئات الأمم المتحدة لنزع السلاح.

باء - الأداء المؤسسي لعام ٢٠١٦

٣٤ - كما هو مبين في التقرير السنوي السابق (انظر A/71/162، الفقرات ٤٨-٥٦)، يضطلع موظفو المؤسسة بعدد من المهام لدعم مشاريع المعهد وأنشطته. وتشمل الأنشطة إعداد المشاريع وجمع الأموال؛ ووضع اتفاقات التمويل؛ وتنفيذ المشاريع والإشراف عليها؛ وإعداد التقارير للجهات المانحة؛ والاتصالات والتوعية؛ وتنظيم السفر؛ وإدارة المناسبات. وفي عام ٢٠١٦، نظم المعهد أو شارك في تنظيم ٣١ مناسبة (انظر المرفق السادس).

٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين أن المعهد يستعين بموظفي بحوث على أساس كل مشروع على حدة، من المتوقع أن يكون لدى المدير ونائب المدير ورئيس البحوث حافظات وخبرات فنية، ليس فقط من أجل تصور وتنفيذ المشاريع، بل أيضا من أجل الاستجابة لطلبات الحصول على خبرات واستشارات مخصصة.

٣٦ - وتعتبر الاتصالات والتوعية أساسية لنقل نتائج البحوث التي يقوم بها المعهد وأثرها. وفي عام ٢٠١٦، وبغية تعزيز أنشطة التوعية التي يضطلع بها، أطلق المعهد نشرة إخبارية شهرية بعنوان "آخر أخبار معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح"، يجري نشرها حاليا على نحو ٤٠٠٠ جهة. وبالإضافة إلى ذلك، تضاعف عدد متابعي حساب المعهد على موقع تويتر في عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ٢٠٠٠ شخص.

٣٧ - ويمكن أن يكون مستوى الوعي بمدى اتساع نطاق أنشطة المعهد وجودتها أعلى بكثير. ولكن عدم وجود أي موظفي اتصالات مخصصين منذ عام ٢٠١٣ بسبب الافتقار إلى التمويل المؤسسي ما زال يعوق مهمة إرهاف الوعي بعمل المعهد. وقد أيد مجلس أمناء المعهد بقوة، في اجتماعه المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اعترام المدير استخدام خبير استشاري لتعزيز تلك الجهود.

جيم - الموارد والنفقات لعام ٢٠١٦

٣٨ - بلغت الإيرادات في عام ٢٠١٦ ما قيمته ٣ ٢٨٢ ٠٠٠ دولار، وبلغ مجموع النفقات ٢ ١٨٠ ٠٠٠ دولار، كما هو مبين في الجدول ١ من المرفق الثاني، مع ما مجموعه ٢٨ جهة مانحة. وللسنة الثانية على التوالي، تقدم المعلومات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي تقيّد

بموجبها التبرعات في السنة التي يحدث فيها التوقيع على التعهد، وذلك فيما يتعلق بالسنة الجارية وأيضا السنوات المقبلة. ونتيجة لذلك، لم يرد في حسابات عام ٢٠١٦ عدد من المدفوعات الهامة للمعهد.

٣٩ - وقد خصص معظم المبلغ الإجمالي للتبرعات لمشاريع وأنشطة محددة تتلقى التمويل على أساس متجدد طوال السنة. ونتيجة لذلك، تتسم عملية وضع الميزانية السنوية وميزانية فترة السنتين بطابع إرشادي. وتستند أرقام التخطيط المسبق إلى تقييم لإنجازات المعهد المرجوة للسنة وتقييم لاتجاهات التمويل السابقة.

دال - الأنشطة والموارد والنفقات لعام ٢٠١٧

١ - المشاريع

- ٤٠ - ترد الإيرادات والمصروفات للربع الأول من عام ٢٠١٧ في الجدول ١ من المرفق الثاني.
- ٤١ - وهناك عدة مشاريع بدأت في عام ٢٠١٦ ولا تزال جارية في عام ٢٠١٧ (انظر الفقرات ٢٨-٣٣). وبالإضافة إلى ذلك، بدأ المعهد المشاريع الجديدة التالية في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٧:

(أ) أسلحة الدمار الشامل

١' 'نهج جديدة للشفافية والتحقق من مخزونات المواد الانشطارية

٤٢ - أظهرت الأعمال التي جرت مؤخرا بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تأييدا واسعا لوضع خط أساس للتخفيضات المقبلة في مخزونات المواد الانشطارية العسكرية. وقد يكون ذلك من التدابير الهامة لبناء الثقة وتعزيز الدعم للمعاهدة. بيد أن التنفيذ العملي للاقتراح قد يكون صعبا للغاية في ضوء السرية المرتبطة بالأسلحة النووية ومخزونات المواد الانشطارية العسكرية. ويمكن أن تساعد التطورات التي تحققت مؤخرا في تكنولوجيات التحقق على معالجة هذه المسائل ووضع ترتيبات من شأنها حماية المعلومات الحساسة، مع السماح في الوقت نفسه بإعلانات تفصيلية وقابلة للتحقق للمخزونات الحالية. ويهدف هذا المشروع إلى وضع تدابير عملية لتحقيق الشفافية يمكن أن تدعم وضع خط أساس يمكن التحقق منه. والنهج الرئيسي للتحقق، الذي تم استكشافه بتعمق، هو مفهوم تأجيل التحقق الذي يعتمد عليه المعهد. ويستكشف المشروع أيضا الأدوات والنهج الجديدة الأخرى التي يمكن أن توفر الشفافية فيما يتعلق بالمخزونات القائمة بطريقة غير تدخلية.

٢' 'نزع السلاح النووي، والردع، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: بناء الجسور

٤٣ - سيقوم المشروع، في إطار شراكة مع مقاطعة هيروشيما، بدراسة السبل التي تسمح للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن تتعاون في الماضي قدما نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وسيولى اهتمام أولي للأسباب الكامنة وراء تباين النهج وآثارها على كفالة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق إلزاتها في نهاية المطاف. وتضمن المشروع مناسبة جانبية نُظمت في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٧.

٣ - نهج جديدة للشفافية في مجال الأمن النووي ونزع السلاح النووي

٤٤ - قد اعتُرف منذ زمن طويل بأن أمن المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة يمثل عنصراً أساسياً من عناصر الأمن الدولي. وقد أحرز تقدم كبير في تأمين المواد الانشطارية وإزالتها وضمّتها. غير أن كميات كبيرة لا تزال خارج نطاق الاتفاقات الدولية القائمة. وتمثل المواد الانشطارية خارج نطاق المراقبة المدنية ما يقرب من ٨٥ في المائة من المخزونات العالمية. وسيستكشف المشروع سبل تعزيز الترتيبات المطبقة على المواد والمرافق في المجال العسكري. وسيثبت أيضاً أن تدابير الأمن النووي، عندما تصمم بشكل صحيح، يمكن أن توفر أساساً لإزالة المواد الانشطارية والأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه.

(ب) الأسلحة التقليدية

١ - الحوار المتعلق بنقل الأسلحة

٤٥ - يوفر الحوار المتعلق بنقل الأسلحة منتدى لتعزيز معارف وقدرات الدبلوماسيين وواضعي السياسات المقيمين في جنيف لدعم العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية ومناقشة أوجه التآزر بين الصكوك الدولية التي تنظم عمليات نقل الأسلحة والتصدي للانتحار غير المشروع بالأسلحة على الصعيد العالمي. ويقوم المعهد ومشروع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة بتنظيم سلسلة من مناسبات الحوار المتعلق بنقل الأسلحة لتعزيز تبادل الآراء وتبادل الخبرات والدرايات ذات الصلة. وبعد كل مناسبة، سيصدر تقرير عن المعهد ومشروع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لتستخدمه الدول والجهات صاحبة المصلحة الآخرين في السياقات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

٢ - تقييم دور تحديد الأسلحة في إدارة النزاعات: دراسة شاملة لأطر إدارة الأسلحة والذخائر والمؤسسات والعمليات في البيئات المتأثرة بالنزاعات (المرحلة الأولى)

٤٦ - في عام ٢٠١٥، أوصى المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح بإجراء دراسة لتقييم دور تحديد الأسلحة في إدارة النزاعات، ولا سيما بعثات حفظ السلام. وسعياً لتحقيق ذلك الهدف، سيقم المشروع دور تحديد الأسلحة في إدارة النزاعات. ويتألف المشروع من ثلاثة عناصر: دراسة شاملة تحدد خطوط الأساس للقدرات والعمليات الوطنية التي تنظم الأسلحة والذخائر، بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية والإقليمية؛ ودراسة جدوى منهجية وضع أسس المقارنة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة وما يتصل بها من تدابير لتحديد الأسلحة على الصعيد الوطني؛ وسلسلة اجتماعات للخبراء ترمي إلى تحديد السبل المحددة لتنفيذ إدارة الأسلحة والذخائر بفعالية.

٣ - دراسة الأدوار والمسؤوليات والمساهمات المحتملة لجهات القطاع الخاص الفاعلة في هذا المجال لوقف تدفق الأجهزة المتفجرة المرتجلة والمواد ذات الصلة

٤٧ - يوافق المجتمع الدولي على وجود حاجة ماسة إلى معالجة الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وبالنظر إلى وسائل إنتاجها غير التقليدية، فإن إشراك أصحاب المصلحة غير الحكوميين من القطاع الخاص يمثل عنصراً أساسياً من عناصر هذا النهج. ويعقد المعهد اجتماعات تشاورية مع الدول

والجهات الفاعلة في القطاع الخاص سعيًا إلى استكشاف أدوار ومسؤوليات القطاع الخاص والمساهمات المحتملة لوقف تدفق الأجهزة المتفجرة المربحة والمواد ذات الصلة.

(ج) المسائل الأمنية الناشئة

١' الإصدار الرقمي التفاعلي المحدث من مؤشر قياس أمن الفضاء الإلكتروني لعام ٢٠١٣

٤٨ - بناءً على منشوري المعهد "مؤشر قياس أمن الفضاء الإلكتروني: الاتجاهات والوقائع الأمنية الدولية" (٢٠١٣) و "نحو تحقيق استقرار الفضاء الإلكتروني: أداة لوضعي السياسات محورها المستعمل" (٢٠١٥)، يقوم المعهد باستحداث أداة إلكترونية لتزويد واضعي السياسات بمعلومات ذات صلة بالسياسة العامة في الوقت المناسب بشأن مسائل أمن الفضاء الإلكتروني. ويساهم المشروع في تحسين قدرة الجهات الفاعلة السياساتية العاملة في مجال الفضاء الإلكتروني. وستساهم هذه الأداة في خدمة وتلبية مجموعة واسعة من المستعملين والاحتياجات وستساعد المستعملين على الاستفادة من موارد المعلومات الموجودة على أفضل وجه بدلا من المساهمة فقط في الإمداد بالمعلومات والبيانات المتزايد باستمرار.

٢' تسليح التكنولوجيات التي تزداد قدرة على التشغيل الذاتي (المرحلة الثالثة)

٤٩ - ستتضمن المرحلة الثالثة من المشروع ثلاث مجموعات من الأنشطة. أولاً، ستركز سلسلة من "الكتابات المتعلقة بالمسائل" على المسائل التي يحتمل أن تكون قيد نظر فريق من الخبراء الحكوميين معني بالقوانين (أي التعاريف). ثانياً، ستواصل أفرقة الخبراء المتعددة التخصصات النظر في المسائل ذات الأهمية المباشرة لفريق الخبراء الحكوميين من أجل إثراء المناقشات الوطنية بمنظورات جديدة وروابط مع الميادين الأخرى ذات الصلة، وأهمها الذكاء الاصطناعي. ثالثاً، سيوفر الدعم لوضعي السياسات في تطوير فهم أفضل للمسار التكنولوجي للتشغيل الذاتي على المديين القريب والمتوسط من خلال سلسلة من سيناريوهات تكنولوجيا الألعاب التفاعلية، مما سيمكن الخبراء الحكوميين المشاركين من استكشاف المسائل القانونية والتشغيلية والأخلاقية المحتملة التي قد تنشأ عن تطبيقات التشغيل الذاتي على جوانب معينة من الأسلحة.

٣' السلسلة الثانية من حلقات العمل المتعلقة بمسائل أمن الفضاء الإلكتروني الدولي

٥٠ - استناداً إلى نجاح سلسلة حلقات العمل التي عقدت عام ٢٠١٦، سيقوم المعهد ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ابتداءً من النصف الثاني من عام ٢٠١٧، بعقد ثلاث حلقات عمل إضافية للخبراء بشأن مسائل أمن الفضاء الإلكتروني الدولي للمشاركين من الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ويتمثل الهدف من ذلك في تعزيز فهم مشترك للمسائل الرئيسية التي حددها أفرقة الخبراء الحكوميين؛ وتحديد سبل تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الحالية لهذه الأفرقة التي تتسم بالأهمية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٤' سلسلة مؤتمرات استقرار الفضاء الإلكتروني

٥١ - من المزمع عقد مؤتمر عام ٢٠١٧ من سلسلة المؤتمرات السنوية للمعهد المتعلقة باستقرار الفضاء الإلكتروني في النصف الثاني من عام ٢٠١٧، وسيعقد ذلك المؤتمر في نيويورك للمرة الأولى.

٥' سلسلة مؤتمرات أمن الفضاء

٥٢ - انعقد مؤتمر عام ٢٠١٧ تحت شعار "الذكرى السنوية الخمسون لمعاهدة الفضاء الخارجي: استعراض النظام" في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ومنذ بدء نفاذ المعاهدة، ازدادت الأنشطة الفضائية من حيث العدد والأهمية. واستعرض المؤتمر المبادرات الرئيسية المتعددة الأطراف الرامية إلى ضمان الوصول إلى الفضاء الخارجي واستخدامه، وقيم مدى قدرة نظام الفضاء الخارجي على الوفاء بالغرض منه في بيئة متطورة يمكن فيها للتهديدات الجديدة التي تتعرض لها المنظومات الفضائية أن تززع الاستقرار.

(د) آلية نزع السلاح

دور مؤتمرات لاهاي وأهميتها: منظور تاريخي

٥٣ - كان مؤتمر لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧، اللذان انعقدا بمبادرة من القيصر نيكولا الثاني، من أوائل الجهود المبذولة للتفاوض بشأن تحديد الأسلحة بين الدول ذات السيادة في منتدى دولي في زمن السلم. وقدم المعهد الدعم لرئاسة الاتحاد الروسي لمؤتمر نزع السلاح للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة بعد المائة لمؤتمر لاهاي الثاني بإصدار ورقة قدمت في مناسبة خاصة نظمها المؤتمر في شباط/فبراير ٢٠١٧.

٢ - الأنشطة الجارية الأخرى

(أ) الخدمات الاستشارية وخدمات بناء القدرات وتقديم المشورة

٥٤ - يهدف عمل المعهد، وفقا لنظامه الأساسي، إلى تحقيق جملة أمور منها تعزيز مشاركة جميع الدول على نحو مستنير في جهود نزع السلاح، والمساعدة في المفاوضات الجارية بشأن نزع السلاح، وحفز المبادرات الجديدة لإجراء مفاوضات جديدة. ومن الناحية العملية، كثيرا ما يتم إنجاز ذلك العمل من خلال خدمات استشارية مخصصة. ويعتبر عدد طلبات الحصول على هذه الخدمات مؤشرا هاما على قيمة عمل المعهد وسمعته، ولكنه يتجاوز بكثير قدرة الموظفين على الاستجابة.

٥٥ - وفي عام ٢٠١٦، قدم موظفو المعهد، موظفو المؤسسة وموظفو البحوث على السواء، الدعم لعمل رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وغيره. وقدم موظفو المعهد أيضا المشورة إلى رؤساء مؤتمر نزع السلاح وغيرهم من الموظفين المسؤولين بناء على طلبهم. وقدم موظفو المعهد عروضاً بشأن عدد من المواضيع في اجتماعات المؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، بناء على طلب الرئيس.

٥٦ - كما ترد الطلبات من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن المجموعات الإقليمية ومن المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف والإقليمية ومن معاهد البحوث والمعاهد الأكاديمية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. ويطلب من الموظفين بانتظام تقديم المشورة أو التشاور مع الأطراف المهمة أو إحاطتها بالمعلومات، فضلا عن تقديم عروض وتوفير الدعم لبناء القدرات. فعلى سبيل المثال، قدم الموظفون الدعم لبناء القدرات إلى برنامج الاتحاد الأوروبي لمراقبة الصادرات فيما بين الشركاء في أوغادوغو في مجال منع تحويل الأسلحة؛ وإلى جامعة الدول العربية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وإلى الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة

الكاريبية في مجال توفير الدعم التقني لنقاط الاتصال الوطنية بشأن معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ وإلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في مجال اتباع نهج متوازن بين الجنسين إزاء تحديد الأسلحة الصغيرة. وتوضح الأمثلة السابقة نطاق خدمات المعهد.

٥٧ - وتتوقع الدول الأعضاء أن تتاح لموظفي المعهد المشورة والدعم في أي وقت، وأن يستجيب المعهد لهذه الطلبات كلما أمكن ذلك. غير أن القدرة على الاستجابة بشكل إيجابي محدودة، حيث أن هذه الطلبات نادرا ما تكون مصحوبة بتمويل، وبالتالي، تستتبع الاستجابة لها خسارة مالية.

(ب) التثقيف في مجال نزع السلاح

٥٨ - في سياق اضطراره بولايته، يعتبر المعهد أن التثقيف في مجال نزع السلاح جزء هام من أنشطته. وبالإضافة إلى تقديم إحاطات إلى مجموعات الطلاب الذين يقومون بزيارة جنيف، وفر المعهد للمرة الثانية في عام ٢٠١٦ الدعم لبرنامج التدريب في ميدان نزع السلاح النووي وعدم انتشار النووي التابع لمكتب معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في هيروشيما، باليابان.

(ج) تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٥٩ - تمشيا مع سياسة الأمم المتحدة، يلتزم المعهد بالمساواة بين الجنسين. ويشمل الالتزام المشاركة الكاملة للنساء والفتيات في جميع المسائل المتصلة بالسلام والأمن ونزع السلاح. وبالإضافة إلى المشاريع التي لها بعد جنساني محدد، يدمج المعهد منظورا جنسانيا في جميع أعماله ويواصل إسهاماته في العمل الذي تقوم به المبادرة الدولية لمناصري المساواة بين الجنسين.

(د) الحوكمة

٦٠ - وفقا للمادة الثالثة من نظامه الأساسي، يدير المعهد مجلس أمناء؛ ويعمل المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح بوصفه مجلس أمناء المعهد. وفي عام ٢٠١٦، عقد المجلس دورتين في كانون الثاني/يناير في جنيف وفي حزيران/يونيه في نيويورك. واجتمع المجلس مرة أخرى في جنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، حيث تلقى إحاطة مستفيضة من فريق القيادة والبحث التابع للمعهد. وأثنى المجلس على المعهد للعدد الهائل من المشاريع والأنشطة المضطلع بها، وأعرب عن تأييده القوي لموافقة الجمعية العامة على الزيادة غير المتكررة المقترحة في الإعانة المقدمة من الميزانية العادية. وأعرب المجلس أيضا عن اقتناعه بأن توثيق العلاقة بينه وبين المعهد قد يكون مفيدا للطرفين ووافق على اتخاذ عدد من التدابير في هذا الصدد.

هاء - الأنشطة المتوقعة والخطة المالية لعام ٢٠١٨

٦١ - سيستمر عدد من المشاريع الحالية في عام ٢٠١٨، وسيتوقف تنفيذ باقي برنامج عمل عام ٢٠١٨ على تأمين الأموال للمشاريع الجديدة. وستظل المسائل النووية تحتل مكانة بارزة في برنامج عمل المعهد.

٦٢ - وعقب انعقاد اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في وقت لاحق من عام ٢٠١٧، وفي سياق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، قد تتعين الاستعانة بخبرة المعهد الراسخة في هذا المجال. وبعد اختتام أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي في حزيران/يونيه ٢٠١٧، يرجح أن يواصل المعهد الاضطلاع بدور بارز في إطار النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة إزاء الآثار المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السلم والأمن الدوليين.

٦٣ - وفي مجال الأسلحة التقليدية، سيواصل المعهد عمله من خلال تحديد الفرص واحتياجات العملاء الجديدة. وستوفر أعمال محددة الدعم للجمعية العامة ومجلس الأمن وتعزيز التقدم المحرز في تنفيذ الصكوك الدولية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والمؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة.

٦٤ - ومن المتوقع أن تبلغ النفقات المالية لدعم برنامج عمل عام ٢٠١٨ ما مقداره ٢ ٤٢٢ ٠٠٠ دولار، على النحو المبين في المرفق الرابع. وترد ميزانية عمليات المؤسسة المتوقعة لعام ٢٠١٨ في المرفق الخامس.

رابعاً - التطلع إلى المستقبل: نحو تحقيق الاستدامة

٦٥ - في حين أحرز المعهد تقدماً ملموساً في التصدي لمعظم التحديات التي تواجهه، فإن الحاجة إلى ضمان استمرارية عمله على المدى الطويل مع الحفاظ على استقلاله لا تزال قائمة. وإن وجود معهد بحوث داخل الأمم المتحدة تستتبعه تكاليف تشغيل عالية. وفي حين يزداد التمويل المكرس خصيصاً للمشاريع، فإن المعهد لا يزال يواجه بيئة صعبة من حيث تمويل الإطار المؤسسي اللازم للاضطلاع بأنشطة المشاريع في امتثال لقواعد المنظمة وأنظمتها ومتطلباتها. ويزداد عجز أو عدم استعداد الدول للمساهمة في ميزانية عمليات المؤسسة أو في تمويل لا يتصل فقط بتنفيذ أو بمدة مشروع أو نشاط معين. وإذا لم يتم عكس ذلك الاتجاه، سوف يواجه المعهد قيوداً متزايدة في عملياته.

٦٦ - وفي الآونة الأخيرة، كرر مجلس المعهد، خلال الاجتماع الذي عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٦، تأكيد توصياته السابقة بزيادة الإعانة المقدمة إلى المعهد من الميزانية العادية للأمم المتحدة على أساس مستمر لتمويل ملاك الموظفين للإطار المؤسسي. وتشكل تكاليف الموظفين الأربعة الأساسيين للمؤسسة أكبر عنصر في ميزانية عمليات المؤسسة.

٦٧ - وتجدر الإشارة إلى أن ممثل الأمين العام أبلغ اللجنة الأولى، استجابة للفقرة ٩ من القرار ٦٩/٧٠، بأن إدارة الشؤون الإدارية ستجري تقييماً داخلياً في عام ٢٠١٦ يسترشد به في اقتراحه للتمويل فيما يتعلق بالتمويل الاستثنائي غير المتكرر المقترح توفيره للمعهد لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وخلص التقييم إلى أنه قد يكون من المناسب توفير أربعة موظفين أساسيين باعتبارهم العنصر المؤسسي الأساسي للمعهد: مدير (مد-٢)، ورئيس للعمليات (ف-٥)، وموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٣)، ومساعد إداري (فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى).

٦٨ - وفي أعقاب التقييم الداخلي، تضمن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ المقدم من الأمين العام زيادة في الإعانة المقدمة من الميزانية العادية، كإجراء لا يتكرر هدفه صون مستقبل المعهد تمشيا مع طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٦٩/٧٠ (انظر A/71/428، الفقرة ١٣ (أ) '٢'). والتفديرات مدرجة حاليا في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (انظر A/72/6, Sect. 4).

٦٩ - وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الجمعية العامة طلبت، في الفقرة ١٠ من القرار ٦٩/٧٠، إلى الأمين العام أن يكلف طرفا ثالثا مستقلا بإجراء تقييم ومهمة إعداد تقرير عن الجوانب الهيكلية والمالية والإدارية والتشغيلية للمستقبل من المعهد، يحدد فيه هيكل تمويل مستدام ومستقر ونموذجا تشغيليا حسبما يلزم لتحقيق ولاية المعهد وأهدافه فيما وراء فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا في هذا الصدد يراعي فيه نتائج التقييم السالف الذكر. وترد أيضا الاحتياجات الإضافية من الموارد اللازمة للتقييم الخارجي في الميزانية البرنامجية المقترحة من الأمين العام.

٧٠ - وكما يتسنى الاسترشاد على النحو الصحيح بتقييم الطرف الثالث المستقل في إعداد التقرير المطلوب من الأمين العام، سيتعين إجراء التقييم في أوائل عام ٢٠١٨ وقد ترغب الجمعية العامة بعد ذلك في اتخاذ إجراءات بناء على التقريرين. ويؤمل أن تكفل هذه الإجراءات وجود هيكل تمويل مستدام ومستقر ونموذج تشغيلي للمعهد، على النحو المطلوب في القرار ٦٩/٧٠. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يساعد الإجراء غير المتكرر المنصوص عليه في ذلك القرار والمدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة في صون مستقبل المعهد على النحو المطلوب في الفقرة ٩ من القرار.

٧١ - وكتدبير محدد لتحقيق الاستقرار، أنشأ المعهد في عام ٢٠١٥ صندوقا لرأس المال الدائر (صندوق الاستقرار) يمكن أن يقتض منه المعهد، عند الضرورة، لتغطية النقص في أموال المشاريع بشكل مؤقت، على سبيل المثال عند انتظار صرف مبلغ مقدم من جهة مانحة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، كان صندوق الاستقرار يعمل بكامل طاقته وموارده.

خامسا - خلاصة

٧٢ - إن الأساس الإداري والمالي للمعهد أكثر استقرارا مما كان عليه منذ بعض الوقت، غير أن المعهد لا يستطيع أن يعتبر هذا الاستقرار أمرا مسلما به في البيئة العالية التكلفة لمنظومة الأمم المتحدة. ويلزم الاستمرار في وضع مشاريع مبتكرة تتصل بالمسائل ذات الصلة للنجاح في تعبئة الموارد اللازمة للأنشطة الفنية. ويتعين على المعهد أيضا أن يكفل استمراره في تحقيق نواتج عالية الجودة إذ أنه مسؤول أمام الجهات التي تموله عن جودة وحسن توقيت مشاريعه وأنشطته. وقد كَوّن المعهد سمعة ممتازة يتعين عليه الحفاظ عليها.

٧٣ - وخلال السنتين الماضيتين أو الثلاث سنوات الماضية، مر المعهد بمرحلة انتقالية؛ وإن التقييم المستقل لعام ٢٠١٨ وتقرير الأمين العام الذي سيسترشد به ذلك التقييم والإجراءات التي قد ترغب الجمعية العامة في اتخاذها تعني أن المرحلة الانتقالية من المرجح أن تمتد إلى عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. والهدف من ذلك التقرير، على النحو المبين في القرار ٦٩/٧٠، هو ضمان أن يتمكن المعهد من مواصلة خدمة الدول الأعضاء وفقا لولايته.

المرفق الأول

أساس إعداد البيانات المالية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

تعد البيانات المالية للأمم المتحدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام منذ عام ٢٠١٤. والصندوق الاستئماني للمعهد مشمول بالجلد الأول للتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة (لمجلس مراجعي الحسابات)، وتعد، بالتالي، البيانات المالية للمعهد وفقا لتلك المعايير. وقبل عام ٢٠١٤، كانت البيانات المالية تُعد وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

وتستخدم البيانات المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل، مما يمثل تغييرا كبيرا عن المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. فالمحاسبة على أساس الاستحقاق تتطلب الاعتراف بالمعاملات والأحداث عند حدوثها وعرض جميع أصول الكيان وخصومه بقيمتها الصحيحة في تاريخ الإبلاغ. ووفقا لذلك، جرى تحديث السياسات المحاسبية للمنظمة والمعهد لدعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الأصول - وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، كانت الأصول المادية وغير الملموسة تقيد كمصروفات عند شرائها ولا تظهر في بيان الميزانية العمومية. أما في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن المنظمة تُبلغ عن الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات والأصول غير الملموسة في متن البيانات المالية.

الخصوم - وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، كان لا يعترف إلا ببعض الخصوم. أما في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فيجري الاعتراف بالخصوم كافة. وباعتماد المعايير المحاسبية للقطاع العام، اعترفت المنظمة بالتزامات التأمين الصحي الطويلة الأمد المترتبة على استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة، والإجازات السنوية غير المستعملة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن. وتسجل هذه الخصوم مركزيا في صناديق منفصلة لجميع كيانات الأمم المتحدة المدرجة في الجلد الأول (علما بأن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح من بين تلك الكيانات) ومن ثم فهي لا تبين كخصوم في بيانات فرادى الصناديق الاستئمانية.

الإيرادات - غيّرت المنظمة، في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، نقطة الاعتراف بالإيرادات فيما يتعلق بالتبرعات المقدمة لها. فيعترف الآن بالإيرادات عند التوقيع على اتفاق لتقديم تمويل طوعي غير مشروط. ويكون الاعتراف بالإيرادات المتعلقة بالتبرعات هو اعتراف بالمبلغ الكلي للاتفاق، بما في ذلك أي تعهد بتقديم تمويل يُستلم في سنوات مقبلة، وذلك حتى قبل استلام النقدية.

المصروفات - أصبحت المصروفات لا تسجل الآن في البيانات المالية إلا عند استلام السلع أو الخدمات، وليس عند عقد الالتزامات على نحو ما كان عليه الحال في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن الالتزامات المحملة على الميزانيات لا تصنّف، في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع الخاص، كمصروفات في البيانات المالية ولا يبلغ عنها، بينما تسجل المصروفات المستحقة نظير السلع والخدمات التي جرى الحصول عليها خلال السنة. وتسجل استحقاقات الموظفين كمصروفات عندما يكسبها الموظفون.

المرفق الثاني

الجدول ١

الإيرادات والمصروفات الفعلية لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ والربع الأول من عام ٢٠١٧^(١)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	الربع الأول من عام ٢٠١٧
الإيرادات			
التبرعات ^(ب)	٢ ٤٠٣	٢ ٧٧٨	٦٣
إيرادات الاستثمار	١١	٢٧	١٥
التحويلات والمخصصات الأخرى	٥٢٤	٤٤٠	٢٧٨
الإيرادات الأخرى	٣٠	٣٧	٣
مجموع الإيرادات	٢ ٩٦٨	٣ ٢٨٢	٣٥٩
المصروفات			
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	٤٢٧ ^(ج)	١ ١٩٣ ^(د)	٢٧٤ ^(هـ)
تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم	١٧٦	٥٧٦ ^(و)	١٦٣ ^(ز)
المنح والتحويلات الأخرى	٣٩	صفر	صفر
اللوازم والمواد الاستهلاكية	صفر	١	صفر
السفر	١٠١	٢١٦	٥٩
مصروفات التشغيل الأخرى	٢١٣	٩٥	٣٩
الدعم البرنامجي والمصروفات التناسبية	١١٠	٧٩	٢٨
المصروفات الأخرى	٨	٢٠	١
مجموع المصروفات	٢ ٠٧٤	٢ ١٨٠	٥٦٤
الفائض/العجز للسنة^(ح)	٨٩٤	١ ١٠٢	(٢٠٥)

(أ) الأرقام مأخوذة من بيان الأداء المالي للمعهد لكل من عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وقد أعد كل بيان وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

(ب) تقييد التبرعات في السنة التي يحدث فيها التوقيع على التعهد، وذلك فيما يتعلق بالسنة الجارية وأيضا السنوات المقبلة.

(ج) بلغت تكاليف موظفي المؤسسة في عام ٢٠١٥ ما قيمته ٤٣٨ ٩٩٦ دولارا.

(د) بلغت تكاليف موظفي المؤسسة في عام ٢٠١٦ ما قيمته ٨٩٠ ١٠٧٩ دولارا.

(هـ) بلغت تكاليف موظفي المؤسسة في الربع الأول من عام ٢٠١٧ ما قيمته ٣٩٩ ٢٤٤ دولارا.

(و) يتصل مبلغ ٩٥١ ٣١ دولارا بسفر الاستشاريين.

(ز) يتصل مبلغ ٦٧١ ١٥ دولارا بسفر الاستشاريين.

(ح) يكون لتوقيت تلقي التمويل من الجهات المانحة وفترة تنفيذ المشاريع والأنشطة ذات الصلة من جانب المعهد تأثير في هذا الرقم في نهاية السنة.

الجدول ٢
تفاصيل التبرعات لعام ٢٠١٦^(١)
(بـدولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	
	ألف - التبرعات
٢١٢ ٦٩٤	فنلندا
١٦٠ ٠٠٠	فرنسا
١ ٣٢٤ ٥٩٢ ^(ب)	ألمانيا
٤ ٠٠٠	الكرسي الرسولي
٧ ٨٠٤	أيرلندا
٥٤ ٣٤٨	منظمة المعونة الأيرلندية
١٠ ٠٠٠	كازاخستان
٤ ٩٧٩	لبنان
١١ ٢٧٤	لكسمبرغ
١٠ ٠٠٠	المكسيك
٨٧ ٠٠٠	هولندا
٣٢ ٧٨٧	نيوزيلندا
٢٢٢ ١٨٠	النرويج
٥ ٠٠٠	باكستان
٢٠ ٠٠٠	الصين
٢ ٠٠٠	الفلبين
١٠٠ ٠٠٠	الاتحاد الروسي
٢٧ ٦٢٧	السويد
٣٥١ ٧٨٨ ^(ج)	سويسرا
٣٩ ٠٠٧	تايلند
٢ ٠٠٠	تركيا
١٠ ٠٠٠	الإمارات العربية المتحدة
١٠ ٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية
٦١ ٧٦٤	مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
١٥ ٧٣٥	مؤسسات المجتمع المفتوح ^(د)
٢٠ ٠٠٠	مؤسسة سيمونز
(٢٨ ٨٣٢)	مبالغ مردودة إلى الجهات المانحة
٢ ٧٧٧ ٧٤٧	المجموع الفرعي، ألف

المبلغ	
باء - التحويلات والمخصصات الأخرى	
الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة	٢٢٤ ٧٠٠ (هـ)
مكتب شؤون نزع السلاح	٢٠ ٠٠٠
مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة	١٩٥ ٣٠٠
المجموع الفرعي، باء	٤٤٠ ٠٠٠
المجموع	٣ ٢١٧ ٧٤٧

(أ) تستند الأرقام إلى بيان الأداء المالي للمعهد عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد أعد البيان وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وتقييد التبرعات في السنة التي يحدث فيها التوقيع على التعهد، وذلك فيما يتعلق بالسنة الجارية وأيضا السنوات المقبلة. للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر المرفق الأول.

(ب) يمثل مبلغ ٨٤٩ ٢٥٧ دولارا التمويل لمشاريع وأنشطة عام ٢٠١٧.

(ج) يمثل مبلغ ٤٥ ٥٧٦ دولارا التعهدات لمشاريع وأنشطة عام ٢٠١٧.

(د) قدم معهد المجتمع المفتوح، الذي يشكل جزءا من مؤسسات المجتمع المفتوح، تبرعا عينيا بقيمة ٢٧ ٩٠٠ دولار للخدمات المتصلة بالسفر.

(هـ) لا يشمل مبلغ ٢٧ ٨٠٠ دولار لعام ٢٠١٦، الذي تم استلامه في نهاية عام ٢٠١٥.

المرفق الثالث

الإيرادات والمصروفات المتوقعة لعام ٢٠١٧^(أ)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	٢٠١٧
الإيرادات	
التبرعات	٣١٢٠
إيرادات الاستثمار	١١
التحويلات والمخصصات الأخرى	٤٢٨
إيرادات أخرى	١٨
مجموع الإيرادات	٣٥٧٧
المصروفات	
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	١٧٥٩
تعويضات وبدلات غير الموظفين	٢١٣
المنح والتحويلات الأخرى	٦٠
اللوازم والمواد الاستهلاكية	٣
السفر	١١٢
مصروفات التشغيل الأخرى	٢٥٣
الدعم البرنامجي والمصروفات التناسبية	١١٩
المصروفات الأخرى	١٢
مجموع المصروفات	٢٥٣١
الفائض/(العجز) للسنة	١٠٤٦

(أ) حُسبت التوقعات لعام ٢٠١٧ كمتوسط للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦، زائداً ١ في المائة (انظر A/71/162).

المرفق الرابع

الإيرادات والمصروفات المتوقعة لعام ٢٠١٨^(أ)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	٢٠١٨
الإيرادات	
التبرعات	٣٠١٦
إيرادات الاستثمار	١٦
التحويلات والمخصصات الأخرى ^(ب)	٤٣٤
الإيرادات الأخرى	٢٤
مجموع الإيرادات	٣٤٩٠
المصروفات	
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	١٥٧٤
تعويضات وبدلات غير الموظفين	٣٣٧
المنح والتحويلات الأخرى	٤٠
اللوازم والمواد الاستهلاكية	٢
السفر	١٤٧
مصروفات التشغيل الأخرى	٢٠١
الدعم البرنامجي والمصروفات التناسبية	١٠٦
المصروفات الأخرى	١٥
مجموع المصروفات	٢٤٢٢
الفائض/(العجز) للسنة^(ج)	١٠٦٨

(أ) حُسبت التوقعات لعام ٢٠١٨ كمتوسط للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧، زائداً ١ في المائة.

(ب) عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٩/٧٠، تُطلب زيادة الإعانة المقدمة من الميزانية العادية بمبلغ ١٥٢٤ ٧٠٠ دولار، كإجراء لا يتكرر هدفه صون مستقبل المعهد، ليوافق عليها الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وذلك إضافة إلى الإعانة السنوية (والتحويلات والمخصصات الأخرى) المقدمة في إطار توقعات المعهد لعام ٢٠١٨. وتشمل الزيادة احتياجات تمويل الملاك الأساسي للمؤسسة، فضلاً عن مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لتقييم يجريه طرف ثالث مستقل. ويتولى مكتب شؤون نزع السلاح إدارة الموارد المتصلة بالتقييم بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف (انظر (A/72/6 (sect.4)).

(ج) يكون لتوقيت تلقي التمويل من الجهات المانحة وفترة تنفيذ المشاريع والأنشطة ذات الصلة من جانب المعهد تأثير في هذا الرقم في نهاية السنة.

المرفق الخامس

ميزانية العمليات المؤسسية لعام ٢٠١٨

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	
	موظفو المؤسسة ^(١)
٣٢٤,٢	مد-٢
٢٦٤,٦	ف-٥
٢٦٤,٦	ف-٥
١٨٥,٩	ف-٣
١٦٣,٧	١ خ ع (ر أ)
١ ٢٠٣,٠	المجموع الفرعي، موظفو المؤسسة
٢٠,٠	السفر
٥٠,٠	الاتصالات والتوعية
١٨,٠	دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
١٠,٠	الاتصالات السلوكية واللاسلكية
١٥,٠	تكاليف التشغيل المتنوعة
١١٣,٠	المجموع الفرعي، تكاليف التشغيل للمؤسسة
١ ٣١٦,٠	المجموع الفرعي
٦٥,٨	تكاليف الدعم البرنامجي
١ ٣٨١,٨	المجموع

المختصرات: خ ع (ر أ)، الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

(أ) استناداً إلى نظام معلومات الميزانية، التكاليف القياسية للمرتبات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، المنطبقة على

جنيف (الإصدار ٩)، إذ أن الأرقام لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ليست متاحة بعد.

Annex VI*

Conferences and other events in 2016

- 1) 29 November, Geneva: FM(C)T Meeting Series — Addressing Disparities in a Non-discriminatory Fissile Material Treaty.
- 2) 15-18 November, Abuja: National Baseline Assessment on Weapon and Ammunition Management.
- 3) 15-16 November, Geneva: Increasing UAV Transparency, Oversight and Accountability: Mapping Developments, Capabilities and Responses.
- 4) 14 November, Geneva: Implementing Article VII of the BTWC: Challenges and Opportunities.
- 5) 8-9 November, Geneva: Tabletop Exercise (TTX) on the Implementation of Article VII of the BTWC.
- 6) 20 October, New York: Weapons and Ammunition Management Baseline Assessment in Conflict-affected Settings: Key Observations and Initiatives.
- 7) 18 October, New York: Multilateral Negotiations on Nuclear Disarmament — Ways Forward.
- 8) 6-7 October, Nairobi: Examining Shared Regional Understanding to Strengthen End Use/r Control Systems to Prevent Arms Diversion.
- 9) 6 October, New York: Emerging Technology, International Security and International Law.
- 10) 5 October, New York: The UN, Cyberspace and International Peace and Security.
- 11) 27-30 September, Abidjan: National Baseline Assessment on Weapon and Ammunition Management.
- 12) 21-22 September, Port of Spain: Examining Common Subregional Understanding to Strengthen End Use/r Control Systems to Prevent Arms Diversion.
- 13) 19 September, Geneva: Application of ISACS and IATGs to Strengthen Weapon and Ammunition Management (WAM) in Conflict-affected and Fragile Settings.
- 14) 25 August, Geneva: Roundtable Side-event on Enhancing Cooperation and Preventing Diversion: Strengthening End Use/r Control Systems.
- 15) 2-5 August, Kinshasa: National Baseline Assessment on Weapon and Ammunition Management.
- 16) 17 June, Geneva: Cyber Stability Conference 2016: Taking Security Forward — Building on the 2015 Report of the GGE.
- 17) 15-16 June, Geneva: International Cyber Security Workshop Series: Managing the Spread of Cyber Tools for Malicious Purposes.
- 18) 9 June, New York: Actionable Tools to Support the Implementation of Small Arms Control Measures.

* Annex VI is being issued without formal editing and in the language of submission only.

- 19) 8 June, New York: Towards the Establishment of a National Framework for Weapons and Ammunition Management in Somalia.
- 20) 8 June, New York: Examining Options to Strengthen Weapons and Ammunition Management in Conflict-affected Settings.
- 21) 9 June, New York: Actionable Tools to Support the Implementation of Small Arms Control Measures.
- 22) 1 June, Geneva: FM(C)T Meeting Series — Verifiable Declarations of Fissile Material Stocks: Challenges and Solutions.
- 23) 19 May, Geneva: Explosive Weapons Use in Populated Areas: Understanding the Reverberating Effects and their Policy Implications.
- 24) 28-29 April, Geneva: Space Security 2016 — Sustaining the Momentum.
- 25) 19-21 April, Geneva: International Cyber Security Workshop Series: The Application of International Law in the Context of International Cybersecurity.
- 26) 11 April, Geneva: Understanding Different Types of Risks.
- 27) 7-8 April, Geneva: The Weaponization of Increasingly Autonomous Technologies: Technology, Safety and Unintentional Risk.
- 28) 23 March, Geneva: FM(C)T Meeting Series — FM(C)T: Elements of the Emerging Consensus.
- 29) 21-24 March, Geneva: Gender Balanced Approaches to Small Arms Control and Awareness to Strengthen Community Resilience in Libya.
- 30) 9-10 February, Geneva: International Cyber Security Workshop Series: The Future of Norms to Preserve and Enhance International Cyber Stability.
- 31) 8-11 February, Mogadishu: Development of technical guidelines to support implementation of Weapons and Ammunition Management Systems.

Annex VII*

- 1) John Borrie, Tim Caughley, Torbjørn Graff Hugo, Magnus Løvold, Gro Nystuen, Camilla Waszink. *A Prohibition on Nuclear Weapons: A Guide to the Issues*.
- 2) OEWG Briefing Paper no. 2. *The Treatment of the Issue of Nuclear Disarmament since the Open-Ended Working Group in 2013*.
- 3) *Examining Options to Enhance Common Understanding and Strengthen End Use and End User Control Systems to Address Conventional Arms Diversion*.
- 4) Pavel Podvig. *Fissile Material (Cut-off) Treaty: Elements of the Emerging Consensus*.
- 5) Christina Wille, with input from John Borrie. *The Implications of the Reverberating Effects of Explosive Weapons Use in Populated Areas for Implementing the Sustainable Development Goals*.
- 6) Pavel Podvig. *Verifiable Declarations of Fissile Material Stocks: Challenges and Solutions*.
- 7) Christina Wille, John Borrie. *Understanding the Reverberating Effects of Explosive Weapons: A Way Forward*.
- 8) *Space Security 2016 — Conference Report*.
- 9) Pavel Podvig. *Fissile Material (Cut-off) Treaty: Definitions, Verification, and Scope*.
- 10) *Report of the International Security Cyber Issues Workshop Series*.
- 11) Tim Caughley. *Nuclear Disarmament Verification: Survey of Verification Mechanisms*.
- 12) *UNIDIR Cyber Stability Seminar 2016 — Taking Security Forward: Building on the 2015 Report of the GGE*.
- 13) John Borrie, Kjølvi Egeland, Torbjørn Graff Hugo, Anne Guro Dimmen, Camilla Waszink. *Gender, Development and Nuclear Weapons: Shared Goals, Shared Concerns*.
- 14) *Taking Forward Multilateral Nuclear Disarmament Negotiations: The 2016 Open-ended Working Group*.
- 15) Pavel Podvig. *Building Blocks of the Future Fissile Material (Cut-off) Treaty*.
- 16) Jarmo Sareva. *Director Statement to the United Nations General Assembly First Committee*.
- 17) Zia Mian, Pavel Podvi, Annette Schaper. *FM(C)T Meeting Series — FM(C)T: Elements of the Emerging Consensus*.
- 18) *Safety, Unintentional Risk and Accidents in the Weaponization of Increasingly Autonomous Technologies*.
- 19) *Meeting Summary — Examining Common Subregional Understandings to Strengthen End Use/r Control Systems to Prevent Arms Diversion. Subregional Consultative Meeting, Port of Spain, Trinidad and Tobago, 21-22 September 2016*.
- 20) *Meeting Summary — Examining Common Regional Understandings to Strengthen End Use/r Control Systems to Prevent Arms Diversion. Regional Consultative Meeting, Nairobi, Kenya, 6-7 October 2016*.

* Annex VII is being issued without formal editing and in the language of submission only.